دور الجهاز المصرفي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

الباحثة/ أميرة صلاح السيد الشربيني

باحثة لدرجة الدكتوراه- كلية الحقوق- جامعة عين شمس

تحت إشراف

أ.د. السيد عطية عبد الواحد

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

أ.د. صفوت عبد السلام عوض اللّه

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق- جامعة عين شمس

(ISSN: 2537- 0758)

دور الجهاز المصرفي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

الباحثة/ أميرة صلاح السيد الشربيني

الملخص:

تناولنا في هذا البحث أن للجهاز دور فى القيام بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذا الضوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات العاملة فى هذا المجال، وقد اتخذت خدمات التمويل التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات عدة اشكال منها القروض قصيرة الأجل التي تتفق مع طبيعة نشاط ودخل هذه المشروعات، والتسهيلات الائتمانية للسحب علي المكشوف التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة، وتمويل شراء الأصول بما يتضمنه من رهونات تجارية.

كما يعتبر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم القنوات التي تستخدمها البنوك المصرية للوصول إلى شرائح عملاء جديدة، بالإضافة إلى تعزيز خططها للشمول المالي، وتنوع برامج التمويل التي تقدمها البنوك للعملاء في هذا القطاع.

Summary:

In this research, we discussed that the agency has a role in establishing and developing policies and strategic plans related to the development of medium, small and micro enterprises and entrepreneurship, as well as the necessary controls for coordination between agencies and initiatives working in this field. The financing services provided by banks for these projects have taken several forms, including short loans. The term that is consistent with the nature of the activity and income of these projects, and the overdraft credit facilities that suit the requirements for financing the daily transactions of small projects, and financing the purchase of assets, including commercial mortgages.

Financing small and medium enterprises is also considered one of the most important channels used by Egyptian banks to reach new customer segments, in addition to strengthening their plans for financial inclusion and diversifying the financing programs that banks offer to customers in this sector.

مقدمة

تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستحوذ على اهتمام كبير من المنظمات والهيئات الدولية، في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، حيث يعد نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه هذه المشروعات والتي تؤثر على قدرتها على الإنشاء والتشغيل والاستمرار والنمو، ويلعب التمويل دورًا هامًا في تطوير ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعلى الرغم من ذلك، فإن أصحاب هذه المشروعات يعانون من صعوبات كبيرة في الحصول على التمويل اللازم؛ ولاسيما الائتمان المصرفي.

ولقد أصبح الاهتمام بنمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الأولويات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتهجها كافة الدول المتقدمة والنامية، خاصة في ظل الحاجة المتزايدة إلى خلق فرص عمل جديدة، والقضاء على الفقر والبطالة. وكذلك الحاجة إلى وجود قطاع قوي من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قادر على الاستجابة للتحديات التي تفرضها التطورات السياسية والاقتصادية العالمية من خلال تقديم كل الدعم اللازم والاستجابة للتحديات التي تواجهها.

أهمية البحث:

وتأتي أهمية البحث من أهمية الأثر الاقتصادي والاجتماعي الذي تحدثه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، باعتبارها أهم الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول النامية وتأثيرها على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وخفض معدل البطالة، وزيادة معدل التوظيف، وتهدف الدراسة إلي تناول دور الجهاز المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

اشكالية البحث:

تتمثل مشكلة البحث حول كيفية قيام المؤسسات المصرفية بالاستفادة من شبكة علاقتها لدعم مجال المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير التمويل اللازم لهذا القطاع ومعالجة التحديات التي تحد من النمو في القطاع والعمل علي خلق المزيد من فرص العمل الإضافية، ذات قيمة لجميع الأطراف، وبالإضافة إلي تحفيز قدرتها علي تحقيق الارباح من هذه المشروعات.

(ISSN: 2537- 0758)

خطة الدراسة:

تنفسم خطة البحث إلي مبحثين علي النحو التالي:

المقدمة

المبحث الأول: الملامح العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الثاني: أهمية ودور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية.

المبحث الثاني: أثر البنوك المصرية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة:

المراجع

المبحث الأول

الملامح العامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

سنتطرق فى هذا المبحث إلى تعدد مفاهيم المشروعات الصغيرة والمتوسطة نظرا لتعدد المعايير الدولية المستخدمة في تصنيفها، فتعتبر كلمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى وفقا لإختلاف امكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية وجاء هذا المبحث لبيان ما يلى:

المطلب الأول

مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة

من السهل وصف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها أحد المصطلحات الشائعة الاستخدام في البيئة الاقتصادية، ولكنها في الواقع تعكس حقيقة أن هناك صعوبة في وضع تعريف واحد، فهو مصطلح يشمل العديد من الأشكال والأنشطة الاقتصادية. ونحدد المفهوم من خلال تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخصائصها، والتصنيفات والمعايير الدولية لهذه المشروعات **وذلك علي النحو التالي:**

أولاً: تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة هو مصطلح واسع انتشر مؤخرًا في الاستخدام، ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين أولئك الذين يعملون لحسابهم

الخاص أو في منشأة صغيرة توظف عددًا معينًا من العمال- ليس أكثر من خمسون عاملاً في التشريع المصري- ولا يقتصر هذا المصطلح على مؤسسات القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمستخدمين، بل يشمل أيضًا التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية.

واتفقت الآراء بالإجماع على الأهمية المتعاظمة للمشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أو النامية خاصة في ظل تزايد الحاجة لخلق فرص عمل منتجة. تشير بعض الإحصاءات إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تمثل حوالي ٩٠٪ من إجمالي الشركات في معظم اقتصادات العالم، كما أنها توفر ما بين ٤٠%- ٨٠% من إجمالى فرص العمل، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان. على سبيل المثال، تساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بحوالي ٥١٪، ٨٥٪، من الناتج المحلي الإجمالي في كل من إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب[١].

ثانياً: خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من الخصائص لعل أهمها:

- غلبة نمط الملكية الفردية على تلك المشروعات، على عكس بعض الأنماط الأخرى مثل الملكية الجماعية أو المساهمة التي تميز المشروعات الكبيرة[٢].
- نظرًا للقدرة التمويلية الضعيفة لهذه المشروعات وتدنى حجم المدخرات للمستثمرين فيها، فإنها تعتمد عادة- وبشكل مكثف- على الخامات الأولية المحلية، مما يساهم فى خفض تكاليف الإنتاج، وبما يعكسه ذلك من انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء هذه المشروعات، أى إنخفاض معامل رأس المال/ العمل.
- ضعف القدرة الذاتية للتطوير والتوسع فى ظل إغفال وإهمال الجوانب البحثية والتطويرية Research and Development، وعدم تخصيص الميزانيات اللازمة لذلك، وربما عدم الاقتناع بأهميتها أو ضرورتها، على عكس الشركات الكبرى التي

---

[١] البنك الأهلى المصري، المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤، النشرة الاقتصادية، العدد الرابع، المجلد السابع والخمسون، القاهرة، ص ٧٤.

[٢] د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٦، ص٣.

(ISSN: 2537- 0758)

تهتم بهذه الجوانب، وتميل لتخصيص الكثير من نفقاتهم لتطوير العمل البحثي والابتكار[٣].

- ونظراً لحرية الدخول والخروج من الأنشطة التي تقوم بها هذه المشروعات فإنها تتميز بقدر كبير من القدرة التنافسية والتي تنعكس إلى حد كبير على حجم المبيعات ومعدلات العائد من النشاط.
- نظرًا لقدرتها على التكيف مع الظروف المختلفة، فهي تتميز بدرجة عالية من المرونة والقدرة على الانتشار جغرافيًا، بما يساعد على تحقيق التوازن في عملية التنمية وتقليل التفاوتات الإقليمية، وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تستطيع المشروعات الكبيرة القيام بها، بالإضافة إلى ما تؤدي إليه هذه المشروعات في خلق توزيع متوازن للسكان بين الريف والحضر، وذلك من خلال توطين الصناعات، وبخاصة ذات الصفة الزراعية، بالمناطق الريفية[٤].
- استخدامها لفنون إنتاجية بسيطة نسبيا تتميز عادة بارتفاع كثافة العمل مما يجعلها أكثر ملاءمة للدول النامية التى تعانى من وفرة الأيدى العاملة وندرة رأس المال، وبالتالي فهي تمثل عاملاً إيجابياً في مواجهة مشاكل البطالة في هذا الجانب، وخاصة أن التكلفة الاستثمارية اللازمة لخلق فرصة عمل فيها منخفضة حيث تقل ثلاث مرات عند مقارنتها بتكلفتها في المشروعات الكبيرة[٥].
- تمثل هذه المشروعات صناعات أو قواعد إنتاجية مكملة للصناعات الكبيرة بل ومغذية لها، حيث تتطلب قواعد المنافسة الدولية أن تتعاقد الشركات الكبيرة مع الشركات الأصغر داخل الحدود الجغرافية لإنتاج بعض مكونات منتجاتها النهائية

---

[٣] وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى، "استراتيجية التنمية المستدامة"، رؤية مصر ٢٠٣٠، ص١٠-١١.

[٤] د. محمد فتحى صقر، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤، ص ٢٩.

[٥] د. سوسن خطاب، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج (٢٩)، العدد الثالث، ٢٠١٢، ص ٤٩.

لغرض ضغط الإنتاج، مما يسمح في النهاية للمشروعات الكبرى القدرة على التنافس مع نظرائها على المستوى الدولى، وعلى المستوى المحلى أيضًا[٦].

ثالثاً: التصنيفات الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف وحدات المنشآت الصغيرة والمتوسطة فى ثلاث فئات وذلك على النحو التالى[٧]:

١- أنشطة كسب القوت أو العمل لحساب النفس:

هذه هي الأنشطة التي يقوم بها أفقر الناس للحصول على سبل عيشهم في غياب الحماية تحت مظلة الضمان الاجتماعي.

٢- المشروعات الحرفية أو الحرفيين:

وقد عرّف بعضهم الحرفة اليدوية على أنها لا تشمل إلا على الحرفي أو المالك نفسه، ونادراً ما يتجاوز عدد العاملين فى مثل هذه المنشآت عن ١٠ عمال يقومون عادة بأنشطة حرفية، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تدر دخلاً دون وجود مقر محدد، ومعظم أصحابها من النساء ولا يمتلك الحرفيون أي أصول لأنهم يعملون بأدوات بسيطة بدلاً من الآلات.

٣- المنشآت الصغيرة:

ويمكن القول بأن المشروعات الصغيرة هى تلك الأنشطة الخاصة الفردية أو العائلية التى تهدف إلى الربحية الاقتصادية وزيادة الدخل وتوفير فرص عمل، وذلك من خلال إنتاج مجموعة معينة من السلع والخدمات.

رابعاً: المعايير الدولية لتعريف المشروعات الصغيرة:

والجدير بالذكر أن الآراء تختلف من دولة إلى أخرى- وقد تختلف داخل الدولة الواحدة- فيما يتعلق بتعريف المشروعات الصغيرة، بسبب المعايير المختلفة المستخدمة في التعريف، وتتمثل أهم المعايير الكمية المرجحة فى تعريف المشروعات الصغيرة فى كل من عدد العمال، وتكلفة رأس المال باستثناء الأراضي والمباني (الأصول الثابتة +

---

[٦] إيهاب على الموسوى، "دور العناقيد الصناعبة فى تطوير القدرة التنافسية للقطاع الصناعى"، مجلة أهل البيت، العدد (٢٤)، ٢٠١٩، ص ١٨٦.

[٧] حازم شحته أبو شرخ زكى، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧، ص٣٠- ٣١.

(ISSN: 2537- 0758)

رأس المال التشغيلي)، وحجم الأعمال (عنصر مرجح للمشروعات التجارية والخدمية وغير الصناعية)، وحجم التكنولوجيا المستخدمة، كما يمكن أن يستخدم فى التعريف الواحد أكثر من معيار[٨].

المطلب الثاني
أهمية ودور القطاع المصرفي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية

يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعًا مهمًا للاقتصادات الوطنية، خاصة وأن هذه المؤسسات تمثل نحو أكثر من ٩٠% من المشروعات في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء[٩].

أولاً: أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

فهى تمثل عصب التنمية فى أى مجتمع، مهما كانت درجة نموه، حيث ان النمو والرخاء الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة لم يكن ليتحقق لولا المساهمة الفعالة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[١٠]، **وتكمن أهميتها في:**

١) **خلق فرص عمل:** تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر غالبية فرص العمل في العديد من البلدان، وفى ٣٠ بلدا مرتفع الدخل فى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((OECD فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المسجلة) التى يقل عدد العاملين فى كل منها عن ٢٥٠ موظفا تمثل أكثر من ثلثى العمالة الرسمية، وفى البلدان المنخفضة الدخل؛ تكون هذه النسبة أقل، نظرا لكبر حجم القطاع غير الرسمى، ولكنها مازالت نسبة مهمة، يوضح الشكل رقم (١) أهمية هذا القطاع بالنسبة لخلق الوظائف وفرص العمل، من خلال استخدام القيمة المتوسطة

---

[٨] مجلس الشورى "خطة قومية وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة مع الإستفادة من تجارب الدول الأخرى"، التقرير المبدئى للجنة الإنتاج الصناعى والطاقة، دور الانعقاد العادى الثالث والعشرون، ٢٠٠٣، ص ١٣.

[٩] د. عامر خربوطلى، "ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨، ص ٥٨.

[١٠] د. على سيد إسماعيل، "الوجيز فى المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ"، دار التعليم الجامعى، الإسكندرية، ٢٠٢٠، ص ٤١.

لمساهمات هذه المؤسسات فى العمالة الرسمية من واقع عينة من بلدان منخفضة ومتوسطة ومرتفعة الدخل(١١).

شكل رقم (١)

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتيح نسبة كبيرة من الوظائف وفرص العمل فى جميع أنحاء العالم.

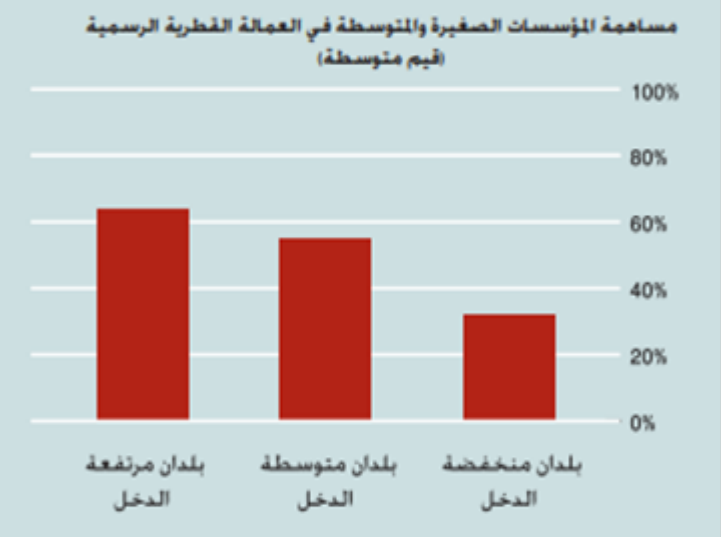

المصدر: مؤسسة التمويل الدولية، "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية فى القدرة على الحصول على التمويل"، المرجع السابق ذكره، ص ١١.

توفر الشركات الصغيرة والمتوسطة فرص العمل في جميع مجالات الأعمال. على سبيل المثال، توفر ٦٠% من فرص العمل في قطاع الصناعات التحويلية فى ألمانيا، وفى أوروبا يتم إنشاء ثلثى جميع الوظاف الجديدة بواسطة هذه الشركات، ويعمل ٥٢% من العمالة الأمريكية فى وظائف قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة(١٢).

---

(١١) مؤسسة التمويل الدولية، "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية فى القدرة على الحصول على التمويل"، ٢٠٠٩، ص ١١. WWW.ifc.org

(12) Alexander Zurech, "Financial Communication in small and Medium- Sizes Enterprises", Patents in Financial, 2015, P. 23.

(ISSN: 2537- 0758)

وفى عام ٢٠١٣م، قام حوالى ٢١,٦ مليون من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى قطاع الأعمال غير المالى بتوظيف ٨٨,٨ مليون شخص، وتوليد ٣٦٦٦ ترليون يورو فى القيمة المضافة فى كافة أنحاء دول الاتحاد الأوروبى(١٣).

٢) **المساهمة فى إجمالى الناتج المحلى:** يمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول ذات الدخل المرتفع وبعض الدول المتوسطة الدخل أكثر من نصف الناتج القومي، وفي الدول منخفضة الدخل تساهم بنسبة ٣٣% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن هنا تأتي أهمية هذا القطاع من الناحية الاقتصادية ويظهر ذلك من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول، وربما حقيقة أن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد يبدو أنه يتزايد وفقا لمستوى الدخل في البلد المعني. وهذه حقيقة تثبت أن هذه المؤسسات تعتبر في حد ذاتها قوة دافعة للنمو الاقتصادي(١٤).

تتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية اقتصادية كبيرة في جميع أنحاء العالم، وخاصة في ألمانيا؛ تم تصنيف ٩٩.٦% من جميع الشركات على أنها صغيرة ومتوسطة الحجم في عام ٢٠١٠، وشكلت ٣٦,٩% من جميع المبيعات؛ فهى توفر إمكانات كبيرة للنمو الثابت وذلك من خلال التوطين والعمل داخل نطاق جغرافى محدود(١٥).

٣) **المساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى عمليات التنمية؛ حيث أنها من أهم الآليات الفعالة في توسيع قاعدة المنتجات والخدمات، وبالتالي التخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى معيشة الأفراد الأشد فقراً، كما أنها تساعد في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي؛ بسبب قدرتها على الإنتشار الجغرافى والتوسع داخل المدن والقرى والمناطق النائية، مما يساعد على

---

(13) Klaaus North, Gregorio Varvakis, "Competttive Strategies For Small and Medium Enterprises, 2016,P. 1.

(١٤) مؤسسة التمويل الدولية، "دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية فى القدرة على الحصول على التمويل"، مرجع سبق ذكره، ص١١.

(15) Edith Olejnik, edited by Dr. Prof h.c.Bernhard Swoboda, Professor Dr. Thomas Foscht, "International Small and Medium- Sized Enterprises", Internationalizzation Patterns, Mode Change, Configurations aand Success Factors, 2014, p. 1- 2.

الوصول إلى كافة شرائح المجتمع من حيث خلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة[١٦].

وتعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال استغلال المخلفات الزراعية وغيرها من المشروعات التى تقلل من التلوث البيئى، وزيادة القيمة الاقتصادية للموارد الطبيعية والحفاظ عليها[١٧].

٤) **القدرة على الابتكار وريادة الأعمال:** إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي المزود الرئيسي للابتكار وريادة الأعمال، وهي قادرة على التكيف بسرعة ومرونة مع الظروف المختلفة والاستجابة لظروف السوق بشكل أسرع من المؤسسات الكبيرة. وهذا يسمح لها بلعب أدوار مختلفة في المجتمع، بما في ذلك دورها كمورد للشركات الكبيرة[١٨].

وتظهر أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الظروف الاقتصادية غير المستقرة، لما لها من القدرة على الحفاظ على قدرتها التنافسية ومواجهة الأسواق الراكدة؛ فهي أكثر مرونة من الشركات الكبيرة في الاستجابة للأوضاع المتغيرة والبيئات المضطربة والأزمات الاقتصادية[١٩].

٥) **المساهمة في دعم الصادرات ومعالجة العجز في الميزان التجارى:** تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات من خلال تصنيع السلع المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد، حيث تعمل هذه المشروعات علي تنمية الصادرات من خلال التصدير المباشر للمنتجات او من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة للمشروعات الكبيرة لاستخدامها في تصنيع المنتجات النهائية، وذلك بأسعار تنافسية تمكنها من

---

[١٦] هبه عبد الدايم، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، سلسلة دراسات دورية، الإدارة المركزية للدعم الفنى للاستثمار، بنك الاستثمار القومى، العدد الثالث، بدون تاريخ نشر، ص ٥.

[١٧] أحمد متولى بدير، مصرفي بالبنك الأهلى، "التطبيقات والنماذج المقترحة لإدارة مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا فى مصر (دراسة تطبيقية على الحالة المصرية)"، البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٦، ص ٨.

[18] D r.Antoine Jetter, Jeroen Kraaijenbrink, "Knowledge Integration, the Practice of Knowledge Management in Small and Medium Enterprises", 2006, P. 18.

[19] Klaus North, Gregorio Varvakis, "Competitve Strategies For Small and Medium Enterprises',Op.cit, P. 6.

(ISSN: 2537- 0758)

المنافسة في الأسواق الخارجية، او من خلال منافسة المشروعات الكبرى في إنتاج السلع النهائية للسوق المحلي، والتى تضطر إلى تصديرها للهروب من المنافسة الداخلية[٢٠].

٦) **تمكين المرأة ورفع نسبة مشاركة الاناث في النشاط الاقتصادي:** حيث تدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة دور المرأة في النشاط الاقتصادي من خلال بعض الانشطة الاقتصادية التي تتطلب عمل المرأة مثل الحياكة والتطريز وبعض الأنشطة التي يمكن أن تمارسها من داخل منزلها مما يساعد على استغلال طاقتها وزيادة دخلها ورفع مستوى معيشتهم ومن ثم تحقيق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة من النساء ويدعم مشاركتهن فى النشاط الاقتصادي[٢١].

ثانياً: دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية:

يعد القطاع المصرفي العمود الفقري لاقتصاديات الدول النامية، مما يتطلب أن يكون هذا القطاع على درجة عالية من الكفاءة الاقتصادية لضمان مساهمته الفعالة في تحقيق النمو الاقتصادي في هذه الدول. لذلك أصبح تقييم أداء القطاع المصرفي والتحقق من كفاءته مسألة استراتيجية من أجل تعزيز فعالية ومرونة النظام المالي ككل، خاصة في مواجهة الصدمات المالية والاقتصادية.

ويتمثل دور القطاع المصرفي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما بين إنشاء الصناديق التي تمول هذه المشروعات أو تستثمر فيها أو إنشاء وحدات خاصة داخل البنوك لتمويل هذه المشروعات، ولقد أدركت الحكومات في جميع أنحاء العالم أهمية قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي تسعى جاهدة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتبسيط وصول التمويل لها من خلال معالجة العقبات القانونية والتنظيمية أو

---

[٢٠] سارة محمد صابر، "دور القطاع المصرفي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠٢٢، ص ١٣٤.

[٢١] عبد الكريم ابراهيم محمد، "اهمية ودور القرارات المصرفية والقوانين والتشريعات الحكومية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، بحث مقدم الي المؤتمر السنوي الثاني بعنوان)التشريعات المالية وأثرها علي االقتصاد القومي)، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠١٤،ص ٨.

بناء البنية الاساسية الائتمانية للتغلب على التحديات الحالية المتمثلة في الائتمان المرتفع المخاطر وتكلفة الخدمة المقدمة لهم.

كما اتخذت خدمات التمويل التي تقدمها البنوك لهذه المشاريع عدة أشكال منها القروض قصيرة الأجل التي تتناسب مع طبيعة نشاط ودخل هذه المشاريع، والتسهيلات الائتمانية للسحب علي المكشوف التي تتناسب مع متطلبات تمويل المعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة، وتمويل شراء الأصول بما يتضمن ذلك من رهونات تجارية.

وقد أقرت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) على أن حوالي ٧٠٪ من المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الأسواق الناشئة لا يمكنها الوصول إلى التمويل، لا سيما في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، حيث تقدر فجوة التمويل للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الرسمي في البلدان النامية بحوالى ٥,٢ تريليون دولار أمريكي، حيث تقدر مستويات الطلب على تمويل هذه المشروعات بنحو ٩.٨ تريليون دولار، فيما تبلغ مستويات المعرض للتمويل الحالي ٧.٣ تريليون دولار (أي هي أن الفجوة الحالية تمثل ١.٤ ضعف مستويات التمويل الحالية)، وترتفع الفجوة إلى حوالي ١.٨ تريليون دولار إذا ما تم أخذ احتياجات التمويل في الاعتبار للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية[٢٢].

المبحث الثاني
أثر البنوك المصرية فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المستدامة

المشروعات الصغيرة والمتوسطة لها مصادر لتمويلها وتصنف هذه المصادر إلى مصادر تمويل مباشرة ومصادر تمويل غير مباشرة، وتواجه المشروعات الصغيرة فى الدول النامية ومنها مصر بالعديد من التحديات التى قد تحول دون تعزيز دورها الاقتصادي المستهدف ومن أهم التحديات: مشكلة التمويل، مشكلة تسويق المنتجات (داخليا وخارجيا)، النظام الضريبى والتأمينى غير المحفز، نقص الدعم الفنى والتدريبى والتكنولوجى، نقص العمالة المدربة، نقص الترابط مع المشروعات الكبرى، **ويتم ذلك على النحو التالى:**

(22) World Bank, IFC, "MSMEs Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets", SMEs Finance Forum (2017), P11 .

(ISSN: 2537- 0758)

أولاً: مناهج تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

لقد اهتمت الحكومة المصرية منذ فترة طويلة بالاستراتيجيات المختلفة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ لتنشيط دور هذه المنشآت باعتبارها شريكا فى عملية التنمية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فى مصر، ولكن لم يكن هناك تعريف واضح ومحدد لهذه المشروعات حتى صدور قانون تنمية المنشآت الصغيرة رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤م، وقد تضمن الباب الأول من القانون مادتين لتعريف المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر[٢٣].

مادة (١): يقصد بالمنشآت الصغيرة كل شركة أو منشأة فردية تزاول نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو تجاريًا أو خدميًا، ولا يقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنيه، ولا يجاوز مليون جنيه، ولا يزيد عدد العاملين فيها غن خمسين عاملاً.

مادة (٢): يقصد بالمنشأة متناهية الصغر كل منشأة فردية تزاول نشاطًا اقتصاديًا إنتاجيًا أو خدميًا أو تجاريًا، ويقل رأس مالها المدفوع عن خمسين ألف جنية.

تعريف البنك المركزي المصري: أعطى البنك المركزي المصري اهتمامًا كبيرًا بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ نظرًا لأهمية دوره فى المساهمة فى التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل جديدة، والمساهمة فى حل مشكلة البطالة، ووفقًا لقانون البنك المركزي المصري رقم ٢٠٠٣/٨٨ فإن البنوك العاملة ملزمة بالإحتفاظ لدى البنك المركزي المصري وبدون عائد بأرصدة دائنة لا تقل عن ١٤% مما لديها من أرصدة الودائع بالجنية المصري، وتستثنى من هذه النسبة البنوك التي تمنح قروضًا وتسهيلات ائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في حدود ما تمنح منها اعتبارا من ٢٠٠٩/١/١[٢٤].

وقد أصدر البنك المركزي المصري تعريفًا للشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر فى ديسمبر ٢٠١٥.

المشروعات المتناهية الصغر: هى التى توظف أقل من ١٠ أشخاص، وحجم الأعمال (المبيعات– الإيرادات السنوية) أقل من مليون جنيه، ورأس المال المدفوع أقل من ٥٠ ألف جنيه.

---

[٢٣] المركزى المصري لدراسات السياسات العامة، "دليل النواب لتحسين مناخ المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر"، ٢٠١٧، ص ٤– ٥.

[٢٤] د. عصام لطفى سيد، "الجهاز المصرفي ودوره فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النهضة العربية، ٢٠١٥، ص ٥.

المشروعات الصغيرة جدا والصغيرة: وهى التى توظف أقل من ٢٠٠ شخص، وحجم المبيعات بالنسبة للصغيرة جدا إلى أقل من مليون جنيه، والصغيرة أقل من ١٠ مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه ورأس المال من ٥٠ ألف جنيه إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، و٣ مليون لغير الصناعية إذا كانت حديثة.

المشروعات المتوسطة: وهى التى يعمل بها أقل من ٢٠٠ فرد، ويتراوح حجم المبيعات السنوية من ٢٠ مليون جنيه إلى أقل من ١٠٠ مليون جنيه، ويتراوح رأس المال المدفوع من ٥ مليون جنيه إلى ١٠ مليون جنيه للمنشآت الصناعية، ومن ٣ مليون إلى ٥ مليون جنيه للمنشآت غير الصناعية إذا كانت حديثة[٢٥].

ويتضح من التعريفات السابقة للبنك المركزي المصري أنه يعتمد على ثلاثة معايير: الإيرادات السنوية، وحجم الأعمال، ورأس المال المدفوع للمؤسسات والشركات القائمة، وعلى الرغم من وجود اختلافات في التعريفات بين البلدان حول العالم، إلا أنها تتفق على معيارين: حجم العمالة، رقم الأعمال، والذي يتم تحديده وفقًا للوضع الاقتصادي ومعدل البطالة لكل بلد.

وفى ٥ مارس ٢٠١٧م، تم تعديل تعريف الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال دمج الشركات والمؤسسات الصغيرة والصغيرة جدا تحت مسمى الشركات والمنشآت الصغيرة، كما قرر مجلس إدارة البنك المركزي بجلسته المنعقدة فى ١٢ يوليو ٢٠١٧م خفض الحد الأدنى لحجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية) للشركات والمؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي ومنتجات الألبان والأعلاف، والثروة السمكية، والدواجن والماشية (سواء تسمين، أو تربية، أو إدرار ألبان، أو البياض)؛ ليصبح من ٢٥٠ ألف جنيه بدلا من مليون جنيه، وحتى أقل من ٥٠ مليون جنيه[٢٦].

---

[٢٥] د. منى البرادعى، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوسط المفقود) والحصول على التمويل"، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما وراء الحدود، الوسط المفقود ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، ص ٢٣.

[٢٦] البنك المركزى المصري، كتاب دورى بشأن تعديل بعض بنود مبادرات الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بتاريخ ١٢ يوليو ٢٠١٧. www.cbe.org.eg

(ISSN: 2537- 0758)

ثانياً: مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

يمكن تصنيف مصادر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى:

١- مصادر تمويل مباشرة: وتشمل على:

١) **التمويل الداخلى:** ويتمثل هذا التمويل في مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة أو الأرباح الغير موزعة، وفي معظم الحالات لا يكون هذا التمويل كافيًا لإقامة المشروع، الأمر الذي يجعل العديد من أصحاب المدخرات الشخصية يترددون في إقامة مثل هذه المشروعات[٢٧].

٢) **التمويل الخارجى:** عادة ما يتمثل هذا التمويل في الاقتراض من البنوك التجارية والمتخصصة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بتكلفته العالية وشروطه الصعبة، حيث لا ترغب البنوك في إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لاعتقادها بأن هذه المشروعات غالبًا ما تتعثر في السداد، حيث أن معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تملك احتياطيات أو أصولاً مالية كافية للوفاء بالضمانات التي تطلبها البنوك، وبالتالي لا يوجد خيار آخر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سوى اللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء[٢٨].

٢- مصادر تمويل غير مباشرة: وتشتمل على:

١) **برامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض):** أن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي، قد ساهم في تعميق الفجوة بين البنوك كمؤسسات تمويلية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة كأنشطة تنموية، وهذا يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة ربط المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنوك، وتسهم في تحسين فرص هذه المشروعات في الحصول على التمويل، وهذا هو الهدف الأساسي من إنشاء مؤسسات الكفالة المصرفية[٢٩].

---

[٢٧] مناور حداد، ،دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول متطمبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧و١٨ أبريل ٢٠٠٦، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، ص ٢٥.

[٢٨] إياد عبدالفتاح النسور، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد١٦،العدد ٣، ٢٠٠٩، ص ٣٨٣.

[٢٩] ونيس محمد أحمد البرغثى، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ٢٠١٤، ص ٨١.

٢) **التمويل التأجيرى:** يعتبر التمويل التأجيري أسلوب من أساليب التمويل الذى يشتري بموجبها الممول أصلًا رأسماليًا تم تحديده ووضع مواصفاته من قبل المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد، بشرط أن يدفع قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل، وبدأت ظاهرة التأجير في النمو بعد أن أصبح من الممكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة استئجار أصول معينة مقابل سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة لفترة زمنية معينة(٣٠).

٣) **شركات رأس المال المخاطر:** وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق عدد من الأهداف، تهدف جميعها إلى تسهيل عملية التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، على النحو التالي:

- مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
- توفير الأموال الكافية للمنشآت الجديدة أو عالية المخاطر والتي يمكن أن تحقق عوائد عالية.
- بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار الأسهم وطرحها للاكتتاب(٣١).

ثالثاً: التحديات الرئيسية التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورجال الأعمال بشكل عام تحديات مختلفة تعيق قدرتهم على زيادة استثماراتهم وتنميتها، ويعكس هذا الوضع تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال الصادر عن البنك الدولي في عام ٢٠١٩"(٣٢)، وتتمثل أهم تلك التحديات فيما يلى:

١) **مشكلة التمويل:** من أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر مشكلة التمويل، حيث تعتبر البنوك تمويل هذه المشروعات الصغيرة ذات مخاطر

---

(٣٠) مليكة رغيب، أهمية دور قروض الإيجار في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد ٥، ٢٠٠٥، ص٦٧.

(٣١) أسمهان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، ٢٠١٥، ص ٥٧.

(32) A World Bank Group Flagship Report, Doing Business Training For Reform, Washington, 2019,p 168.

(ISSN: 2537- 0758)

عالية وجدارة ائتمانية منخفضة، خاصة في ظل حقيقة أن معظمها لا يمتلك سجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة لمشروعاتهم[٣٣].

وتخصص البنوك نسبة صغيرة جدًا من الأموال الائتمانية للمشروعات الصغيرة تصل إلى ٤٪ فقط، وتم تعديل هذه النسبة في بداية عام ٢٠١٦ بمبادرة من البنك المركزي لرفع هذه النسبة إلى ٢٠٪ لتطبق حتى عام ٢٠٢٢، كما يدعم البنك المركزي هذه المشروعات بشكل غير مباشر من خلال منح مزايا معينة للبنوك التي تقدم قروضًا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[٣٤].

٢) **مشكلة تسويق المنتجات (داخليًا وخارجيًا):** قد تكمن صعوبة التسويق الداخلي في صغر حجم السوق، أو عدم القدرة على التسويق بشكل مناسب، أما بالنسبة للتسويق الأجنبي أي التصدير للخارج فهو بلا شك مهمة ليست سهلة على الإطلاق وتتطلب الكثير من القدرات والمهارات، وكذلك معلومات عن أذواق المستهلكين في الخارج ومستويات الأسعارومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا بالإضافة إلى المستوى التكنولوجي المنخفض للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغيرة،[٣٥] وبالإضافة إلى عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الوطنية الكبيرة.

٣) **النظام الضريبى والتأمينى غير المحفز**[٣٦]: حيث يرتفع معدل الضريبة حتى بالنسبة لمحدودي الدخل، وكذلك تراكمه أحيانًا لسنوات دون تحصيلها مما يزيد من صعوبة دفعها من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة، فضلاً عن ارتفاع رسوم الاشتراك في التأمينات الاجتماعية.

---

(33) Jose A. Pedrosa-Garcia e.al, An Analysis of Access to Finance by Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Egypt, Technical Paper.4, Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA), (New York: United Nations, 2014),p15

- Amr a.Bary, SMEs Sector: A Key Driver TO The Egyptian Economic Development, (Munich Personal Rep Ec Archive (MPRA),Research Paper, (Germany: MPRA, I9 February 2019), P.8.

(34) Amr A.B ary, SMEs Sector: A Key Driver TO The Egyptian Economic Development, OP.cit, P.9.

(٣٥) د. راوية عبد القادر عويس، "المشروعات الصغيرة وأثرها فى التنمية الاقتصادية: مصر نموذجاً"، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد السابع، العدد الأول، ٢٠١٦، ص ٩٩– ١٠٠.

(36) Amr A.Bary, SMEs Sector: A Key Driver TO The Egyptian Economic Development, OP.cit, P.8

٤) **نقص الدعم الفني والتدريبى والتكنولوجى:** حيث تتواضع التكنولوجيا المستخدمة فى هذه المشروعات، بالإضافة إلى نقص المواصفات الفنية المطلوبة في منتجات هذه المشروعات، ونقص المعلومات حول احتياجات السوق وتفضيلات المستهلكين.

٥) **نقص العمالة المدربة:** من الواضح أن هذا يؤثرعلى أداء المشروعات الصغيرة بحكم كونها مشروعات كثيفة العمل، وتوفير هذا التدريب داخل المشروعات يعد بمثابة تكلفة اضافية لأصحاب المشروعات.

٦) **نقص الترابط مع المشروعات الكبرى:** تعاني المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من عدم وجود روابط قوية وفعالة مع الشركات الكبيرة في ظل عدم وجود استراتيجية محددة للمنفعة المتبادلة بين الشركات ذات الأحجام المختلفة، بالإضافة إلى شكاوى المشروعات الصغيرة عادة من المنافسة غير العادلة مع الشركات الكبيرة، حيث يُنظر إلى الأخيرة على أنها تتمتع بميزة أكبر في المعاملة التفضيلية في السوق. هناك أيضًا منافسة من البضائع الأجنبية، على سبيل المثال يواجه المنتجون في مجال الملابس والمنسوجات منافسة شديدة من منتجات الملابس المستوردة من الصين وتركيا ودول أخرى[٣٧].

رابعاً: الجهود المصرية لتعزيز دور المشروعات الصغيرة:

١) إنشاء جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[٣٨]:

أصدرت الدولة قرارًا في ٢٤ أبريل ٢٠١٧ بإنشاء جهازتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بحيث يكون تابعا لوزير الصناعة والتجارة الخارجية، ويكون هو الجهة المعنية بتنمية تلك المشروعات، ويأتي ذلك في إطار اهتمام الحكومة بوضع برنامج وطنى لتنمية وتطوير المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتهيئة المناخ اللازم لتشجيعها والسعى لنشر وتشجيع ثقافة ريادة الأعمال والبحث والإبداع والإبتكار.

---

(37) The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES), Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia, Structure, Obstacles and Policies, EMNES Studies No 3/ December, 2017, pp 28- 29.

(٣٨) الهيئة العامة للاستعلامات: رئيس الوزراء: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الثلاثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالى: http://sis.gov.eg/?lang=a

(ISSN: 2537- 0758)

كما قدم الجهاز، خلال الأحد عشر شهرًا الأولى من العام الجاري، خدمات غير مالية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، بما في ذلك برامج تدريبية لـ٣٤٠٥ متدربًا، ونفذت ١٤٧ معرضًا شارك فيها ٢٦٨٥ عارضًا، بإجمالي مبيعات وعقود بلغت ٣٢,٤ مليون جنيه كما تم تسجيل عدد ٢٠٣٥ مستفيد فى سجل الموردين، لافتا إلى أن الجهاز قام أيضًا بترشيح عدد ٨٤ مشروعاً للحصول على فرص تصديرية من خلال نقطة التجارة الدولية كما توسط الجهاز في ابرام صفقات تكامل بين ١٥٤ مشروعًا بقيمة ١٦,٥ مليون جنية[٣٩].

٢) مشاركة الوزارات والهيئات المصرية لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

ما يميز المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر هو أن هناك وزارات متعددة تعمل على سياسات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك: وزارة الاستثمار، وهيئة التنمية الصناعية، وهيئة الرقابة المالية، والبنك المركزي المصري ... وغيرها. ويوضح الجدول التالى هذه الهيئات والهدف من إنشائها كما يلى:

جدول رقم (١)

الكيانات المؤسسية القائمة لمساعدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر

الكيان المؤسسى	الهدف من انشاؤه
الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة	تعزيز مناخ الاستثمار وتسهيل نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء نافذة واحدة توفر مجموعة واسعة من الخدمات للشركات الناشئة.
هيئة التنمية الصناعية	المساعدة والتوجيه فيما يتعلق بإجراءات التأسيس وخطط التسجيل المتاحة للمستثمرين فى قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.
هيئة الرقابة المالية المصرية	ترويج المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تأسيس شركات التمويل الأصغر التى تقدم منتجات وخدمات إلى القطاع.
البنك المركزي المصري	خلق حوافو للبنوك لإقراض المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.
المعهد المصرفي المصري	توفير مجموعة واسعة من خدمات بناء القدرات للشركات الصغيرة والمتوسطة وزيادة الوعى بين رواد الأعمال حول طرق ومعايير الحصول على التمويل.

[٣٩] د. جيهان عبدالسلام عباس، "دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة فى المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة، ٢٠٢٠، ص ٢٦.

الصندوق الاجتماعى للتنمية	توفير شبكة أمان لحماية الفئات المستضعفة من الآثار الضارة للبرامج الاقتصادية وتعزيز تنمية المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

Source: The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES), Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia, Structure, Obstacles and Policies, EMNES Studies No 3/ December, 2017, P.32.

خامساً: دور البنك المركزي المصري فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر:

يعد دعم البنوك المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة؛ فهى تساعد على تسارع معدلات النمو الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات وفرص العمل من خلال التمويل الأصغر والدعم النقدي، وخصص البنك المركزي المصري ١٠٠ مليون دولار للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ٣٠٪ منها مرتبطة بالتعليم، وأصبحت هذه المشروعات تمثل ٩٠% من الاقتصاد المصري عام ٢٠٢٠م[٤٠].

قام البنك المركزي المصري بإصدار قرارا فى عام ٢٠٠٩م بإنشاء وحدة متخصصة فى المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعهد المصرفي المصري، بالتعاون مع مشروع دعم خدمات تطويرالأعمال التابع للوكالة الكندية الدولية للتنمية (BDSSP/CIDA)، وتهدف هذه الوحدة إلى تقديم خدمات غير تمويلية مختلفة؛ لدعم بناء قدرات العاملين بوحدات المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جميع البنوك ورفع الوعى لدى أصحاب المشروعات المرتبطة ومساعدتهم فى الحصول على التمويل، كما تقدم مجموعة من البرامج التدريبية والبحوث وخدمات المساعدة الفنية؛ لرفع درجة وعدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة فيما يتعلق بالمتطلبات المصرفية والحوكمة الجديدة[٤١].

---

[٤٠] منظمة العمل الدولية، التقرير السنوى العالمى للمجلس الدولى للمشروعات الصغيرة بشأن المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ٢٨ يونيو ٢٠١٨، ص ١٩.

[٤١] د. محمود نحمده على إبراهيم، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المصري فى عام ٢٠١٥م"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ١٧، العدد ٣، يوليو ٢٠١٦، ص ٥٨.

(ISSN: 2537- 0758)

وبالإضافة إلى الجهود المبذولة لتشجيع البنوك على منح القروض والتسهيلات الائتمانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فقد أصدر البنك المركزي المصري فى يناير ٢٠١٦م عدة قرارات[٤٢]:

١) زيادة نسبة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالي محفظة القروض المصرفية خلال أربع سنوات من صدور القرار.
٢) تأتى مبادرة البنك المركزي المصري بتوجيه الموارد المصرفية وتوفير ٢٠٠ مليار جنيه مصري على مدى أربع سنوات؛ وذلك لتمويل نحو ٣٥٠ ألف شركة، بالإضافة إلى خلق حوالي ٤ ملايين فرصة عمل جديدة.
٣) واعتمد البنك المركزي المصري سعرًا عائدًا متناقصًا لا يزيد عن ٥%، ٧% سنويًا على القروض الممنوحة للشركات الصغيرة والصغيرة جدًا؛ وذلك طبقًا للتعريف الجديد والتى تتراوح حجم إيراداته من مليون إلى ٢٠ مليون.

وفى ٥ مارس ٢٠١٧م أعلن البنك المركزي المصري عن مبادرة لتعديل تعريف الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال دمج فئتى الشركات والمنشآت الصغيرة والصغيرة جدا على فئتى (الشركات والمنشآت الصغيرة)، وتعديل الحدود الخاصة بحجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية) للمجموعات الصغيرة؛ لتصبح من مليون جنيه إلى أقل من ٥٠ مليون جنيه (بدلاً من مليون إلى أقل من ٢٠ مليون جنيه)، مع الحفاظ على تعريف المشروعات متناهية الصغر، كما هو الحال من خلال حقيقة أن حجم الأعمال (مبيعات/ إيرادات سنوية) أقل من مليون جنيه.

فى اجتماع عقد فى ١٢ يوليو ٢٠١٧م، قرر مجلس إدارة البنك المركزي خفض الحد الأدنى لحجم الأعمال (المبيعات/ الإيرادات السنوية) للشركات والمؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الزراعة والتصنيع الزراعي ومنتجات الألبان والأعلاف، والثروة السمكية، والدواجن والماشية (سواء تسمين، أو تربية، أو إدرار ألبان، أو البياض)؛ ليصبح من ٢٥٠ ألف جنيه بدلاً من مليون جنيه، وحتى أقل من ٥٠ مليون جنيه؛ تم منحها تسهيلات ائتمانية بسعر عائد منخفض قدره ٥٪ (عائد بسيط متناقص) تحت مظلة المبادرة الصادرة في ١١ يناير ٢٠١٦.

---

[٤٢] د. منى البرادعى، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوسط المفقود) والحصول على التمويل"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤.

وقرر البنك المركزي تخصيص مبلغ ٥ مليارات جنيه، الذى ستعيد البنوك إقراضها للشركات المتوسطة والمنظمة في مجالات الصناعة والزراعة؛ بغرض تمويل آلات ومعدات أو خطوط إنتاج جديدة لمدة أقصاها ١٠ سنوات، وذلك بسعر عائد ٧%، كما أتاح مبلغ ١٠ مليارات جنيه بسعر عائد ١٢% يستخدم لمنح تسهيلات ائتمانية قصيرة الأجل لتمويل رأس المال العامل.

ومن أجل تحفيز البنوك على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فقد تم السماح لها بتمويل الجمعيات التعاونية سواء تلك الخاصة بالمزارعين أو الجمعيات المؤسسة لغرض التحول إلى طرق الري الحديثة ضمن مبادرة البنك المركزي للشركات والمنشآت الصغيرة بسعر عائد ٥%،كما تمت إضافة مساهمات البنوك في رؤوس أموال صناديق الاستثمار المباشر التي تستهدف الشركات الناشئة الصغيرة ضمن نسبة ٢٠٪ من إجمالي محفظة التسهيلات الائتمانية للبنك والموجهه إلى الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

وتجدر الإشارة أن مبادرة البنك المركزي المصري لم تأت فقط لتحفيز البنوك العاملة في مصر، ولكن أيضًا لتمويل ودعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بناءً على حاجة السوق المصري لها لتوفير الصناعات التكميلية للصناعات الكبرى. وبالتالي توفير ملايين الدولارات التي يضخها المستثمرون لشراء احتياجاتهم من الأسواق العالمية. بل كان يهدف إلى خلق المزيد من فرص العمل في هذا القطاع الواعد، في ظل ارتفاع معدل البطالة إلى ما يقرب من ١٣٪[٤٣].

وعليه، يعتبر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم القنوات التي تستخدمها البنوك المصرية للوصول إلى شرائح عملاء جديدة، بالإضافة إلى تعزيز خططها للشمول المالي، وتنوع برامج التمويل التي تقدمها البنوك للعملاء في هذا القطاع.

[٤٣] البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، مجلة المصرفيون، العدد السادس والعشرون، السنة السادسة، أكتوبر ٢٠١٩، ص ١٥.

(ISSN: 2537- 0758)

الخاتمة

للجهاز المصرفي دور فى القيام بوضع وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية المتعلقة بتنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، وكذا الضوابط اللازمة للتنسيق بين الجهات والمبادرات العاملة فى هذا المجال، وقد اتخذت خدمات التمويل التي تقدمها البنوك لهذه المشروعات عدة اشكال منها القروض قصيرة الأجل التي تتفق مع طبيعة نشاط ودخل هذه المشروعات، والتسهيلات الائتمانية للسحب علي المكشوف التي تلائم متطلبات تمويل التعاملات اليومية للمشروعات الصغيرة، وتمويل شراء الأصول بما يتضمنه من رهونات تجارية.

وكذلك حرصت البنوك المصرية على دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ فهى تساعد على تسارع معدلات النمو الاقتصادية، وزيادة الاستثمارات وفرص العمل من خلال التمويل الأصغر والدعم النقدي.

وتوصلنا في ذلك إلي النتائج التالية:

١) تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة قدرًا لا بأس به من المشاكل، سواء كانت تمويلية أو إدارية أو تسويقية أو تصدير، والتي قد تؤدي في كثير من الأحيان إلى فشل هذه المشاريع في مهدها أو عند ممارسة أنشطتها، مما جعل تدخل الحكومة وتوجيه الدعم المستمر لهذه المؤسسات أمرًا ملحًا، وسواء تمثل هذا التدخل بشكل مباشر من خلال توفير الأموال الكافية لهذه المشاريع، أو بشكل غير مباشر من خلال تهيئة المناخ والظروف المناسبة لممارسة أنشطتها.

٢) في إطار دعمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، قدمت الحكومة المصرية العديد من المبادرات التمويلية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، أو من خلال جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أو تلك التي يقدمها البنك المركزي.

التوصيات:

١) يجب السعي إلى إنشاء جهاز بحثى يُعنى بإستكشاف فرص الاستثمارات الجديدة، مع إجراء مسوحات للأسواق للتعرف على أنواع المشروعات والصناعات التى تعانى من فجوة وأماكن وجودها، بحيث يتم توجيه الراغبين في إقامة مشروعات صغيرة أو

متوسطة إلى هذه المجالات، بالإضافة إلى أهمية قيام وزارة الصناعة بإعداد خريطة صناعية ورؤية شاملة للفرص الصناعية المتاحة في مصر.

٢) ينبغي العمل على تنشيط دور مؤسسات المجتمع المدنى (كالجمعيات الأهلية وجمعيات رجال الأعمال) مع توفير التمويل اللازم لهذه المؤسسات لإعادة إقراضها للمشاريع المحتاجة.

قائمة المراجع

١- المراجع العربية:

- عامر خربوطلى، "ريادة الأعمال وإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، الجامعة الافتراضية السورية، ٢٠١٨.
- د. عصام لطفى سيد، "الجهاز المصرفي ودوره فى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، دار النهضة العربية، ٢٠١٥.
- د. على سيد إسماعيل، "الوجيز فى المشروعات الصغيرة من الفكرة حتى التنفيذ"، دار التعليم الجامعى، الإسكندرية، ٢٠٢٠.
- د. ماهر المحروق، د. إيهاب مقابلة، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهميتها ومعوقاتها"، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ٢٠٠٦.
- د. محمد فتحى صقر، "واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها الاقتصادية"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، يناير ٢٠٠٤.

٢- الرسائل العلمية:

- أسمهان يعيش تمام، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر، ٢٠١٥.
- حازم شحته أبو شرخ زكى، "انعكاسات الأزمة المالية العالمية على دعم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٧.

(ISSN: 2537- 0758)

- ونيس محمد أحمد البرغثى، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ٢٠١٤.

٣- المجلات والمؤتمرات والأبحاث:

- أحمد متولى بدير، مصرفي بالبنك الأهلى، "التطبيقات والنماذج المقترحة لإدارة مخاطر تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصغيرة جدا فى مصر (دراسة تطبيقية على الحالة المصرية)"، البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، ٢٠١٦.
- البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري، مجلة المصرفيون، العدد السادس والعشرون، السنة السادسة، أكتوبر ٢٠١٩.
- إياد عبدالفتاح النسور، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد١٦، العدد ٣، ٢٠٠٩.
- إيهاب على الموسوى، "دور العناقيد الصناعبة فى تطوير القدرة التنافسية للقطاع الصناعى"، مجلة أهل البيت، العدد (٢٤)، ٢٠١٩.
- د. جيهان عبدالسلام عباس، "دور المشروعات الصغيرة فى تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر"، ورقة بحثية مقدمة للمشاركة فى المؤتمر العلمى الرابع لكلية التجارة، ٢٠٢٠.
- سارة محمد صابر، "دور القطاع المصرفي فى تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الدول النامية"، مجلة الدراسات السياسية والاقتصادية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة السويس، ٢٠٢٢
- د. سوسن خطاب، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المعهد العربى للدراسات المالية والمصرفية، الأردن، مج (٢٩)، العدد الثالث، ٢٠١٢.
- عبد الكريم ابراهيم محمد، "اهمية ودور القرارات المصرفية والقوانين والتشريعات الحكومية لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر"، بحث مقدم الي المؤتمر السنوي الثاني بعنوان)التشريعات المالية وأثرها علي االقتصاد القومي)، كلية التجارة، جامعة عين شمس ٢٠١٤.

- مناور حداد، ،دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول متطمبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧و١٨ أبريل ٢٠٠٦، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
- د. منى البرادعى، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الوسط المفقود) والحصول على التمويل"، مؤتمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما وراء الحدود، الوسط المفقود ٢٦ سبتمبر ٢٠١٦م، البنك المركزى المصري، المعهد المصرفي المصري
- هبه عبد الدايم، "المشروعات الصغيرة والمتوسطة"، سلسلة دراسات دورية، الإدارة المركزية للدعم الفنى للاستثمار، بنك الاستثمار القومى، العدد الثالث، بدون تاريخ نشر.
- د. محمود نحمده على إبراهيم، "دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الاقتصاد المصري فى عام ٢٠١٥م"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد ١٧، العدد ٣، يوليو ٢٠١٦.

٤- المواقع الالكترونية:

- الهيئة العامة للاستعلامات: ر ئيس الوزراء: إنشاء جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، الثالثاء، ٢٥ أبريل ٢٠١٧، متاح على الرابط التالى: http://sis.gov.eg/?lang=a

٥- المراجع الأجنبية:

- Alexander Zurech, “Financial Communication in small and Medium- Sizes Enterprises”, Patents in Financial, 2015.
- Amr a.Bary, SMEs Sector: A Key Driver TO The Egyptian Economic Development, (Munich Personal Rep Ec Archive (MPRA),Research Paper, (Germany: MPRA, I9 February 2019).

(ISSN: 2537- 0758)

- Antoine Jetter, Jeroen Kraaijenbrink, “Knowledge Integration, the Practice of Knowledge Management in Small and Medium Enterprises”, 2006.
- A World Bank Group Flagship Report, Doing Business Training For Reform, Washington, 2019.
- Edith Olejnik, edited by Dr. Prof h.c.Bernhard Swoboda, Professor Dr. Thomas Foscht, “International Small and Medium- Sized Enterprises”, Internationalizzation Patterns, Mode Change, Configurations aand Success Factors, 2014.
- Jose A. Pedrosa-Garcia e.al, An Analysis of Access to Finance by Micro, Small and Medium Enterprises (MSMEs) in Egypt, Technical Paper.4, Economic And Social Commission For Western Asia (ESCWA), (New York: United Nations, 2014).
- The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies (EMNES), Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia, Structure, Obstacles and Policies, EMNES Studies No 3/ December, 2017.
- World Bank, IFC, “MSMEs Finance Gap: Assessment of the Shortfalls and Opportunities in Financing Micro, Small and Medium Enterprises in Emerging Markets”, SMEs Finance Forum (2017).